جدلية الهوية والأمن القومي في الجزائر:
قراءة في الأمننة الهوياتية المتبادلة بين الديناميكيات الداخلية والتهديدات العابرة للحدود

The Dialectic of Identity and National Security in Algeria: A Reading of Mutual Identity Securitization betweenDomestic Dynamics and Transnational Threats

عبد الله أكير*

جامعة الجزائر3 (الجزائر) *abdellah.akir@gmail.com*

تاريخ الإرسال:09/05/ 2026* تاريخ القبول2026/05/23* تاريخ النشر: 02/ 06 /2026

ملخص:

تتناول هذه الدراسة جدلية العلاقة بين مكونات الهوية الوطنية الجزائرية والبنية الأمنية للدولة منذ الاستقلال. تنطلق من فرضية مفادها أن إدارة التعدد الهوياتي اتخذت طابعا أمنيا، حيث حولت المطالب الثقافية واللغوية إلى تهديدات وجودية عبر آليات الأمننة. يتأسس التحليل على إطار نظري يجمع مقاربة كوبنهاغن للأمننة والبنائية الاجتماعية والنظرية ما بعد الكولونيالية، مع الاعتماد على تحليل المضمون للنصوص الدستورية والخطابات الرسمية. تبرز النتائج أن المقاربة الإقصائية لم تحقق التماسك المنشود، وأنها أفرزت بدلا من ذلك دورات من العنف والاحتجاج. تخلص الدراسة إلى أن الأمن القومي مرتبط بنيويا بالانتقال نحو نموذج تعددي يقر بتقاطعات الهوية عوض اختزالها في بعد واحد.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية؛ الأمن القومي؛ الأمننة؛ الجزائر؛ التهديدات العابرة للحدود.

Abstract:

This study examines the relationship between Algeria's national identity components and the state's security architecture since independence. It argues that the political management of identity pluralism has been fundamentally securitized, with cultural and linguistic demands recast as existential threats. Combining the Copenhagen School's securitization framework, social constructivism, and post-colonial theory, the analysis draws on constitutional texts, official discourses, and movement literature. The findings show that exclusionary identity approaches have not achieved cohesion but instead fueled cycles of violence and radicalization. The study concludes that national security remains structurally tied to the state's ability to shift toward a pluralist model that recognizes - rather than reduces - identity intersections.

Keywords: *National Identity; National Security; Securitization; Algeria; Transnational Threats.*

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

منذ منتصف القرن العشرين، لوحظ أن أكثر من 60% من النزاعات المسلحة داخل الدول يتشابك مع مطالب هوياتية وثقافية ولغوية، وفق ما كشفته بيانات المشروع الأكاديمي "كوريلايتس أوف وور" (Correlates of War Project) لتجميع وتحليل البيانات التاريخية حول الحروب والصراعات الدولية. هذا الرقم وحده يكفي لإدراك أن إدارة التعدد الهوياتي ليست شأنا ثقافيا معزولا بل قضية أمنية من الدرجة الأولى. والجزائر ليست استثناء من هذا النمط، بل لعلها من أكثر الحالات كثافة : فمنذ استقلالها سنة 1962، أنتجت كل محاولة لحسم مسألة الهوية بأدوات إقصائية أزمة أمنية جديدة، من اضطراب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1949 مرورا بالعشرية السوداء ووصولا إلى حراك 2019، حيث تتصارع وتتداخل ثلاثة مكونات (الأمازيغية والإسلام والعربية) في بلد لم تستقر فيه بعد صيغة تعددية ناجعة لاستيعاب هذا التنوع دون تحويله إلى تهديد وجودي.

لعل خصوصية الحالة الجزائرية تتمثل في أن مكونات الهوية هذه لا تتجاور كعناصر ثقافية منفصلة بل تتداخل كحقول صراعية يعيد كل منها تعريف الآخرين. العروبة القومية نشأت مرتبطة عضويا بالإسلام الإصلاحي عبر إرث جمعية العلماء المسلمين، والأمازيغية ليست كتلة متجانسة إذ يتراوح التعبير عنها بين النشاط الثقافي السلمي والمطالب الحقوقية والسياسية وحتى الراديكالية، والإسلام التقليدي الجزائري حمل دوما بصمة محلية تميزه عن الإسلام السياسي المشرقي. هذا التعقيد دفع باحثين من حقول متعددة لمحاولة فك شفرته، حيث عمل مارتينيز (Martinez، 1998) وويليس (Willis، 1996) على الإسلام السياسي، وشاكر (rekahC، 1989) ومادي وايتزمان (Maddy-Weitzman، 2011) على الحركة الأمازيغية، وغراندغيوم (Grandguillaume، 1983) وبن رابح (Benrabah، 2013) على سياسات التعريب. غير أن هذه الأدبيات اشتغلت على كل مكون بمعزل عن الآخرين، ضمن مقاربات من حقل دراسات المنطقة (Area Studies) أو أدبيات التحول الديمقراطي.

ولهذا، فالفجوة التي تبرز هنا ثلاثية الأبعاد وهي: **أ)** غياب إطار نظري تكاملي يجمع المكونات الثلاث ضمن منظومة أمنية واحدة، و **ب)**التركيز على أمننة أحادية الاتجاه (الدولة تؤمنن المعارضين) دون فحص الأمننة المضادة التي يمارسها الفاعلون غير الدولتيين، وأخيرا **ج)**ضعف الربط بين الديناميكيات الهوياتية الداخلية والتهديدات العابرة للحدود كمنظومة مترابطة. والأهم أن ثنائية الاتجاه في عملية الأمننة لم تنل ما تستحقه من تنظير، حيث أن الدولة تؤمنن المطالب الأمازيغية بوصفها تهديدا للوحدة، والحركات الأمازيغية تؤمنن التعريب بوصفه إبادة ثقافية، والإسلام السياسي يؤمنن العلمنة بوصفها تغريبا، والنظام يؤمنن الإسلاميين بوصفهم خطرا وجوديا. هذه الدورة المتبادلة هي، في تقديرنا، المدخل الأنسب لتفكيك الأزمة.

إشكالية الدراسة وأسئلتها:

إنطلاقا مما سبق، يكون السؤال المحوري لهذه الدراسة:**كيف أسهمت آليات الأمننة المتبادلة بين الدولة والفاعلين الهوياتيين في إعادة إنتاج حالة اللاأمن الهوياتي في الجزائر منذ الاستقلال، وما هي التداعيات البنيوية لهذه الديناميكية على الأمن القومي في بعديه الداخلي والعابر للحدود؟** وتتفرع عنه ثلاثة أسئلة فرعية: 1) ما هي الآليات الخطابية والمؤسسية التي وظفتها الدولة لأمننة التعدد الهوياتي؟ 2) هل أنتجت الحركات الهوياتية خطابا أمننيا مضادا وكيف تفاعل مع أمننة الدولة؟ ثم 3) ما الأثر التراكمي لهذه التفاعلات على التماسك الوطني وعلى قدرة الجزائر على التصدي للتهديدات في محيطها الإقليمي؟

المتغير المستقل هنا هو آليات إدارة التعدد الهوياتي (سياسات التعريب، الاعتراف الدستوري، المقاربة الأمنية للمطالب الثقافية)، والتابع هو حالة الأمن القومي بأبعاده المتعددة (الأمن المجتمعي، الاستقرار السياسي،

السيادة الإقليمية). وتتدخل متغيرات وسيطة حاسمة تتمثل في البنية الريعية للاقتصاد، والإرث الكولونيالي، والسياق الجيوسياسي الإقليمي.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من مستويين: على المستوى النظري، تقترح مفهوم **"معضلة الأمننة الهوياتية المتبادلة"** كأداة تحليلية تتجاوز الأمننة الأحادية التي هيمنت على الأدبيات، وتجمع لأول مرة بين مدرسة كوبنهاغن للأمننة والبنائية الاجتماعية والنظرية ما بعد الكولونيالية في إطار واحد مطبّق على الحالة الجزائرية. على المستوى التطبيقي، تقدم الدراسة قراءة نقدية قد تفيد صناع القرار في فهم لماذا فشلت المقاربات الأمنية للهوية تاريخيا، ولماذا لا يزال الانتقال نحو نموذج تعددي حقيقي شرطا بنيويا لاستقرار الدولة.

أهداف الدراسة وحدودها:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق ثلاثة أهداف: أولا، تفكيك آليات الأمننة التي وظفتها الدولة الجزائرية تجاه مكونات الهوية الثلاث، وكذلك آليات الأمننة المضادة التي مارسها الفاعلون الهوياتيون. ثانيا، تتبع التفاعلات بين المكونات الهوياتية فيما بينها، لا مع الدولة وحسب، لكشف البنية الدائرية للأزمة. ثالثا، ربط الديناميكيات الداخلية بالتهديدات العابرة للحدود، لا سيما المسألة التارقية وانعكاسات هشاشة منطقة الساحل.

تغطي الدراسة زمنيا الفترة الممتدة من الاستقلال (1962) إلى ما بعد حراك 2019، مع إشارات ضرورية إلى الحقبة الاستعمارية وإلى سياق ما قبل الاستقلال حيثما اقتضى التحليل ذلك. مكانيا، تركز على الجزائر مع فتح نافذة على الامتدادات الإقليمية في منطقة الساحل. يعتمد التحليل على منهج نوعي يرتكز على تحليل المضمون النقدي للنصوص الدستورية والخطابات الرسمية وأدبيات الحركات الهوياتية، ضمن إطار نظري تكاملي يجمع مقاربة كوبنهاغن للأمننة والبنائية الاجتماعية والنظرية ما بعد الكولونيالية. وفيما يلي، نعرض أولا الإطار النظري المعتمد ثم المنهجية، قبل الانتقال إلى التحليل التاريخي والموضوعاتي للديناميكيات الهوياتية-الأمنية.

فرضيات الدراسة:

استنادا إلى الإطار النظري المعتمد وأسئلة البحث المطروحة أعلاه، تتمحور هذه الدراسة حول خمس فرضيات متكاملة، نسوقها هنا في صيغة قابلة للاختبار التحليلي عبر مختلف فصول البحث، علما أن ترابطها العضوي يعكس البنية الدائرية للظاهرة محل التحليل، لا تتاليا خطيا بسيطا.

الفرضية الأولى: نذهب إلى أن الإدارة الرسمية للهوية في الجزائر اشتغلت وفق منطق "هندسة هوياتية سلطوية" آلت إلى تكريس صيغة عربية-إسلامية موحّدة، وتأجيل الاستيعاب المؤسسي للتعدد اللغوي والثقافي القائم تاريخيا، الأمر الذي أفضى إلى تأطير المطالب الهوياتية البديلة بوصفها تهديدات أمنية لا قضايا تعبير سياسي عادي.

الفرضية الثانية: نفترض أن الأمننة في السياق الجزائري لا تستجيب للمنطق الكلاسيكي لمدرسة كوبنهاغن، الذي يستلزم إقناع جمهور واسع بالتأطير الأمني المقترح، بل تشتغل بمنطق تبريري يتوجه أساسا إلى دوائر القرار والشركاء الإقليميين والدوليين، فيما يحتل الرأي العام موقع المتلقي أكثر منه طرفا فاعلا، وهو ما يستوجب تكييفا نظريا للإطار قبل تطبيقه على هذه الحالة.

الفرضية الثالثة: نرى أن الفواعل الهوياتية المضادة تنخرط بدورها في فعل أمنّني منتظم، إذ تصوغ كل من الحركة الأمازيغية والتيار الإسلامي والتيار القومي العروبي مرجعها المحمي تهديدا وجوديا في خطاب الفواعل الأخرى، الأمر الذي يفرز معضلة دائرية نُسمّيها "معضلة الأمننة الهوياتية المتبادلة"، تتغذى فيها كل أمننة من الأمننة المضادة لها، فتعيد إنتاج الحلقة بدلا من كسرها.

الفرضية الرابعة: نفترض أن النموذج الاقتصادي الريعي يعمل متغيرا بنيويا يعزّز الميل إلى المعالجة الأمنية للمسألة الهوياتية، إذ يُتيح للدولة هامش مناورة مالية يسمح بتأجيل الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بإدماج التعدد، فيما تتراكم الكلفة العكسية لهذا التأجيل تدريجيا في صورة استقطاب اجتماعي وأزمات دورية متعاقبة.

الفرضية الخامسة: نذهب إلى أن الأمننة الهوياتية الداخلية تتفاعل مع الديناميكيات الإقليمية في شمال أفريقياوالساحل بشكل ينعكس على هامش الجزائر بوصفها فاعلا وسيطا في محيطها، إذ تتحول المعالجة الأمنية المفرطة في الداخل إلى قيد على المرونة الدبلوماسية في الخارج، وتغذي اضطرابات حدودية متشابكة.

الإطار النظري: نحو نموذج تكاملي للأمننة الهوياتية المتبادلة

لا يمكن لإطار نظري واحد أن يستوعب تعقيد الصلة بين الهوية والأمن في الحالة الجزائرية. ولهذا، نعتمد في هذه الدراسة نموذجا تكامليا قائما على ثلاث دعامات نظريّة متكاملة.

الدعامة الأولى هي نظرية الأمننة (Securitization Theory) كما طورها بوزان وويفر ودي وايلد، وفيها مفهوم الأمن المجتمعي حيث تصبح الهوية الجماعية هي المرجعية المهددة. الأمن ليس وضعا موضوعيا ضمن هذا الإطار بل نتاج فعل خطابي (Speech Act): تحويل قضية من حقلها الطبيعي إلى حقل الأمن يستلزم فاعلا يقنع جمهورا بأن ثمة تهديدا وجوديا يبرر إجراءات استثنائية خارج القواعد المعتادة. (la te nazuB.، 1998، pp. 119-140)

ما يمنح هذه النظرية قيمة تحليلية خاصة في السياق الجزائري هو قابليتها للتطبيق في اتجاهات متعددة. فالنظام مارس الأمننة مرارا، من خلال تصنيف المطالب الأمازيغية مشروعا مدعوما من الخارج، ووصم الإسلاميين بأعداء الجمهورية، وتصنيف حركتي رشاد والماك منظمتين إرهابيتين سنة 2021. لكن-وهنا تكمن الإضافة النظرية الجوهر ية- الأمننة لم تكن أحادية الاتجاه، إذ أن الحركات الهوياتية أمننت بدورها.فنشطاء الأمازيغية أمننوا التعريب بوصفه إبادة ثقافية، والإسلاميون أمننوا العلمنة بوصفها حربا على الإسلام، والمعربون أمننوا الفرنسية بوصفها استمرارية استعمارية. وفي المحصلة، أنتجت هذه الدورة المتبادلة ما نصطلح عليه **"معضلة الأمننة الهوياتية"** ، على غرار المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية، حيث كل محاولة لتأمين هوية ما تشعر الأخرى بالتهديد.

الدعامة الثانية هي البنائية الاجتماعية (Social Constructivism) كما بلورها وندت (tdneW، 1999) وكاتزنشتاين (Katzenstein، 1996). توفر هذه المقاربة الأساس الأنطولوجي للتحليل: الهوية الوطنية الجزائرية ليست معطى ثابتا بل بناء سياسي واجتماعي متواصل. لا يراد بذلك أنها مصطنعة بالمعنى السلبي، إنما هي، كما أوضح أندرسون في حديثه عن الجماعات المتخيلة، نتاج عمليات سردية ومؤسسية تنتقي من التاريخ ما يخدم مشروعا سياسيا بعينه. وقد كشف ماكدوغال كيف أن القومية الجزائرية كانت مشروعا سياسيا انتقائيا، حيث أن تبني الإسلام والعروبة أساسين حصريين للهوية لم يكن انعكاسا لواقع سوسيولوجي بقدر ما كان قرارا سياسيا اتخذه تيار جمعية العلماء وكذا التيار الاستقلالي الراديكالي (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، قبل أن يفرض لاحقا خلال الثورة وبعد الاستقلال .(,McDougall, 2017 pp. 188-220)

يبدو لنا أن البنائية تتيح فهم سؤال جوهري وهو: لماذا اتخذ البعد الهوياتي الجزائري طابعا أحاديا بدل أن يكون تعدديا تكامليا؟ الإجابة تكمن فيما يسميه وندت "ثقافة الفوضوية" المشكلة اجتماعيا (,Wendt, 1999 pp. 224-233). فانطلاقا من هواجس حقيقية بشأن تماسك دولة ناشئة في سياق ما بعد كولونيالي، بنت النخبة الحاكمة بعد الاستقلال هوية صلبة ترتكز على الإسلام والعروبة بوصفهما الأقدر، كما تعتقد، على التعبئة ضد الاستعمار. غير أن هذا البناء استبعد البعد الأمازيغي استبعادا منهجيا، لا لغيابه من النسيج الاجتماعي، بل لأن

إدراجه كان سيعقد السردية الوحدوية المتبناة. وعبر عقود من التكرار المؤسسي، في المدرسة والإعلام والدستور والخطاب السياسي، ترسخت هذه الصيغة الأحادية حتى اكتسبت ما يسميه بورديو "بداهة المألوف" (axod)، فصار أي طرح تعددي يبدو تهديدا للنظام القائم لا إغناء له. وهكذا، بنيت الهوية الجزائرية الرسمية عبر عملية مزدوجة قوامها إدراج انتقائي لعناصر بعينها وإقصاء منظم لعناصر أخرى، وهي عملية بنائية بامتياز.

الدعامة الثالثة هي النظرية ما بعد الكولونيالية (Post-colonial Theory). لا تفهم إشكالية الهوية في الجزائر دون استحضار البعد الكولونيالي، ليس بوصفه خلفية تاريخية وحسب، بل بنية ممتدة الأثر في الزمن. فكتابات فانون (Fanon) عن التدمير النفسي للهوية وإعادة تشكلها في خضم السيرورة التحررية لا تزال تحتفظ براهنيتها التحليلية. ومن هذا المنطلق، يمكن قراءة المسار الذي اتبعته السياسات الرسمية بعد الاستقلال، حين مالت إلى تكريس صيغة هوياتية مركزة وتأجيل الاعتراف الكامل بالتعدد اللغوي، في ضوء تحذيرات فانون من احتمال أن تعيد النخب الوطنية إنتاج بعض من منطق الهيمنة الموروث عن الحقبة الاستعمارية، وإن كان ذلك في قالب وطني جامع. وقد تبدّت هذه المفارقة عبر تتابع تراتبيات لغوية ورمزية متعاقبة، إذ تعاقبت أوزان النخب الفرنكفونية ثم المعربة في حقول النفوذ السياسي والثقافي والاقتصادي، فيما ظل الموقع الأمازيغوفوني محل توتر مزمن بين المطالبة بالاعتراف وإيقاع الاستجابة المؤسسية البطيء. (Fanon، 1961، pp. 145-198)

في اعتقادنا، يكشف الاقتراب ما بعد الكولونيالي بعدا نادرا ما يطرح يتعلقبالطريقة التي ورث بها النظام الجزائري التصنيفات الاستعمارية ذاتها التي يدعو إلى مقا ومتها. فقد صنف الاستعمار الفرنسي الجزائريين إلى "بربر قابلين للاندماج" و"عرب متعصبين"، ورغم رفض الحركة الوطنية لهذه التصنيفات خطابيا، إلا أنها أعادت إنتاج منطقها بأدوات مختلفة، حيث بدل الثنائية الاستعمارية (بربري/عربي) فرضت أحادية قومية (عربي-مسلم فحسب) أقصت كل ما يخرج عنها. ويطرح بابا **مفهوم "الهجنة الثقافية" (Hybridity)** الذي يفسر الواقع اللغوي الجزائري المتعدد، حيث يتكلم المواطن العادي مزيجا من عدة لغات (خصوصا الدارجة والأمازيغية والعربية والفرنسية) بوصفه نتاجا طبيعيا لمسار تاريخي طويل كانت المواجهة الاستعمارية آخر فصوله، لا شذوذا يستوجب التصحيح بسياسات قسرية (Bhabha, 1994, pp. 36-39).

تستند الدراسة أيضا إلى **مفهوم أمارتيا سن** (neS، 2006) **عن "وهم القدر الهوياتي"** الذي ينتقد اختزال الأفراد في هوية واحدة، وهو بالضبط ما يمارسه الخطاب الرسمي حين يفرض قالبا هوياتيا موحدا متجاهلا تقاطعات أكثر تعقيدا (neS، 2006، pp. 1-17). وتستلهم كذلك **مفهوم أركون** (nuokrA، 1984) **عن "اللامفكر فيه"** الذي يبين كيف أن التعريف الرسمي للإسلام أقصى أشكالا من التدين المحلي (كالإباضية والصوفية) لصالح سنية رسمية مالكية لا تعكس التنوع الفعلي.

لعل الجمع بين هذه المقاربات، وهو ما أغفلته الدراسات السابقة بشكل منهجي، يتيح تجاوز القراءات الاختزالية وفهم الديناميكية الدائرية التي تربط الأمننة بالعنف ثم بإعادة الأمننة. فهذه الديناميكية تبقى، في تقديرنا، المحرك العميق لأزمة الأمن القومي الجزائري المزمنة.

المنهجية : التموضع الإبستيمولوجي، الخيارات التحليلية، والحدود المنهجية

تنتمي هذه الدراسة إلى **المنعطف ما بعد الوضعي في الدراسات الأمنية** الذي أسسه كوكس بتمييزه بين النظرية التفسيرية والنظرية النقدية (Cox، 1981، pp. 128-130).ليس الهدف هنا البحث عن حقيقة نهائية واحدة حول العلاقة بين الهوية والأمن، بل تفكيك الآليات الخطابية والمؤسسية التي أنتجت "أنظمة حقيقة" متنافسة (بالمعنى الفوكوي) حول ما يشكل تهديدا ومن يملك شرعية تعريف الهوية الوطنية (Foucault، 1976، pp. 109-114). غير أن ما بعد الوضعية لا تعني نسبوية مطلقة تسوي بين الروايات كلها،فالبناءات

الاجتماعية حين تترسخ عبر عقود تكتسب كثافة أنطولوجية تجعلها بمنزلة وقائع صلبة، وهذا ما يسميه سيرل **"الوقائع المؤسسية"** التي تمارس إكراها حقيقيا. (Searle، 1995، pp. 27-29)

هناك توتر إبستيمولوجي منتج بين الدعامات النظرية الثلاث، إذ تنطلق مدرسة كوبنهاغن من تقليد أوروبي يميل إلى التعميم ويفترض ضمنا كونية مفاهيمه، فيما تشكك النظرية ما بعد الكولونيالية في هذه الكونية ذاتها (Bilgin, 2010, pp. 615-622). ومن هنا يطرح سؤال نظري وجيه: هل يصلح مفهوم الفعل الخطابي، بصياغته المنبثقة من سياق ديمقراطيات أوروبية، لتحليل سياقات ذات طبيعة سلطوية كالسياق الجزائري؟ في تقديرنا، لا تكمن الإجابة في رفض المفهوم بل في تكييفه مع خصوصيات الحالة محل الدراسة، إذ أن الأمننة في السياقات غير التعددية لا تشتغل وفق منطق التعبئة الجماهيرية الواسعة بقدر ما تستند إلى منطق التبرير، حيث يتراجع الجمهور العام ويحضر جمهور نخبوي محدود يضم الفاعلين في القرار والشركاء الإقليميين والدوليين. وقد حاولنا التعامل مع موقع الباحث المنغمس في موضوع بحثه عبر ما تسميه هاردينغ **"الموضوعية القوية"** ، أي جعل موقع الباحث ذاته موضوعا للتأمل المنهجي. (Harding, 1991, pp. 138-163)

تعتمد الدراسة منهجا نوعيا يرتكز على **تحليل المضمون النقدي** لثلاثة أصناف من النصوص: أولا، النصوص الدستورية والقانونية (دساتير 1963 و 1976 و 1989 و 1996 و 2016 و 2020، وقانون التعريب 91-05). ثانيا، الخطابات الرسمية للفاعلين السياسيين. ثالثا، أدبيات الحركات الهوياتية (أرضية ياكوران 1980، أرضية القصر 2001، بيانات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بيانات حركة الماك الانفصالية). كما يقرن تحليل المضمون **بالمنهج التاريخي** لتتبع تطور إدار ة الهوية عبر الزمن، و **بمبدأ التثليث(Triangulation)** حيثما أمكن ذلك.

لا بد من الاعتراف بوجود قيود تتمثل في تحيز لغوي بنيوي لصالح المصادر الفرنكوفونية والانجلوفونية، وصعوبة الوصول إلى أرشيف الدولة خاصة ما يتعلق بعقد التسعينيات، وتحيزات لا واعية مرتبطة بموقع الباحث ضمن الحقل الهوياتي ذاته. غياب البعد الميداني (مقابلات واستبيانات) يمثل كذلك قيدا حقيقيا، وإن حاولنا تعويضه جزئيا بالاستعانة بشهادات وتصريحات منشورة لفاعلين سياسيين واجتماعيين.

أولا: الخلفية التاريخية: طبقات الهوية وتراكماتها

يقتضي فهم الحاضر الهوياتي الجزائري الحفر في طبقاته التاريخية المتراكمة، لا بوصفها تتاليا خطيا بسيطا، بل بنية متشابكة كل طبقة منها فاعلة في تشكيل المركّب القائم اليوم. ونعرض في ما يلي هذه الطبقات وفق منطق كرونولوجي-تحليلي: من العمق الأنثروبولوجي الأمازيغي قاعدة أصلية، إلى تشكّل الطبقة العربية-الإسلامية عبر سيرورة طويلة الأمد متعددة القنوات، فالموجة الأندلسية المتزامنة مع العهد العثماني والتي أعادت تشكيل الفضاء الحضري إداريا وثقافيا، ووصولا إلى الفترة الكولونيالية التي رسّخت تصنيفات إثنية حديثة لا تزال تبعاتها فاعلة. ويُسوّغ هذه القراءة الموسعة منهجيا أن كل طبقة من هذه الطبقات لا تمحو سابقتها بل تتراكم فوقها، فأنتجت في النهاية فسيفساء لغوية وثقافية لا تُختزل في أي ثنائية مبسطة.

1. العمق التاريخي والثقافي الأنثروبولوجي الأمازيغي

تمثل الثقافات العاترية(نحو 30,000-100,000 ق.م)، والإيبيروموريسيةأو الوهرانية (10,000-22,000 ق.م)، والقفصية (6,000-10,000 ق.م)، مراحل متعاقبة من تكوّن الإنسان الشمال-أفريقي القديممثلما تشهد عليه الدراسات الأركيولوجية والأنثروبولوجية (Camps، 1995، pp. 35-78).وفي العصور القديمة، تشكّلت الممالك الليبية بوصفها بناءات سياسية منظّمة ذات استقلالية في المجال الإفريقي-المتوسطي. فمملكة ماسيسيليا غربا بقيادة سيفاكس، ومملكة ماسيليا شرقا بقيادة غايا، اندمجتا في القرن الثاني قبل

الميلاد في مملكة نوميديا الموحدة التي بلغت ذروتها مع ماسينيسا (203-148 ق.م). وقد تفاعلت النخب الأمازيغية القديمة مع اللغات والثقافات الوافدة دون أن تنصهر فيها انصهارا تاما، إذ تعاملت انتقائيا مع الإغريقية والبونية ثم اللاتينية في حقول الإدارة والتجارة والعلم، فيما حافظت على لغتها الأصلية في الفضاء الشعبي والشعائري مثلما تشهد عليه النقائش الأثرية المزدوجة (ليبية-إغريقية، ليبية-بونية، ليبية-لاتنية)، ناهيك عن النقائش الليبيةالمتنوعة.وتمثل الكتابة الليبية-البربرية بأبجديتها،التي تعد من أقدم أنظمة الكتابة في القارة الأفريقية، الجذر المباشر لتيفيناغ الذي بقي مستعملا لدى التوارق وفي مسار إعادة الاعتبارللغة الأمازيغية المعاصرة.

ومع دخول الإسلام، لم تنطفئ الديناميكية الأمازيغية بل تواصلت في صيغة مغايرة، إذ أنتجت قرون ما بعد الفتح عددا من السلالات والممالك البربرية الإسلامية. فالدولة الرستمية في تاهرت بإمامتها الإباضية (777-909)، ثم الدولتان الزيرية والحمادية بين أشير وقلعة بني حماد وبجاية (973-1152)، فالدولتان المرابطية (1040-1147) والموحدية (1121-1269)، وصولا إلى الدولتين الحفصية (1229-1574) والزيانيةبتلمسان (1554-1238)، شكلت سلسلة من البناءات السياسية الأمازيغية التي نسجت تحالفا تاريخيا بين الانتماء الإثني الأمازيغي والمشروع الحضاري الإسلامي. وفي هذا تكمن مفارقة لافتة، إذ أن أكبر مشاريع توحيد المغرب الإسلامي التي أنجزتها المماليك البربرية رسخت في الوقت ذاته المرجعية العربية-الإسلامية في الفضاء العام، وهو ما يُعقّد كل قراءة تختزل العلاقة بين الأمازيغية والعربية-الإسلامية في ثنائية تنازعية بسيطة (iuoraL، 1970، pp. 130-160).

2. تشكل الطبقة الثقافية العربية-الإسلامية وتطورها التاريخي

تشكّلت الطبقة الثقافية العربية-الإسلامية عبر سيرورة طويلة الأمد متعددة القنوات، بدأت مع الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي، ولم تستقر في صيغتها الناضجة إلا بعد قرون من التراكم البطيء. ففي العهدين الفاطمي والزيري ثم الحمادي، تكوّنت نواة حضرية معرّبة في المدن الساحلية والداخلية الكبرى، إلى جانب نخبة علمية حملت اللغة العربية بوصفها لغة العلم والشريعة والإدارة. غير أن المحرك الحاسم للتحول اللغوي العميق كان الموجة الهلالية في منتصف القرن الحادي عشر، التي أنتجت موجة استعرابفي السهول والهضاب انخرطت فيها المجتمعات الأمازيغية المحلية ذاتها (Camps، 1995، pp. 145-160؛ iuoraL، 1970، pp. 155-172).

ومن أهم القنوات التي يُغفل عن تناولها في بعض القراءات الحديثة، شبكة الزوايا والطرق الصوفية التي توسّعت بعد القرن الثالث عشر الميلادي وأدّت دورا جوهريا في استكمال أسلمة الأرياف الأمازيغية، والإسهام في التعريب البطيء عبر التعليم الديني وحفظ القرآن وتداول المتون الفقهية باللغة العربية، فكانت قنوات اجتماعية-روحية يتجاوز تأثيرها امتداد الإدارة المركزية. وبتظافر هذه السيرورات الثقافية المديدة مع التحول اللغوي الذي أحدثته الموجة الهلالية، استقرّت الطبقة العربية-الإسلامية في صيغتها الناضجة بحلول أواخر العصر الوسيط بوصفها مكوّنا حضاريا متجذّرا في النسيج الاجتماعي الجزائري، لا طبقة عابرة فُرضت من خارج (سعد الله، 1998، الجزء الأول، ص ص 145-210).

3. الموجة الأندلسية وآثارها العميقة في تعريب لفضاء الحضري

ولا تكتمل قراءة الطبقات التاريخية للهوية الجزائرية دون استحضار الموجة الأندلسية التي امتدت بين القرنين الثاني عشر والسابع عشر الميلاديين، وبلغت ذروتها مع سقوط غرناطة سنة 1492، ثم مرسوم الطرد الإسباني للموريسكيين بين سنتي 1609 و1614. ففي هذه القرون الخمسة، نزح إلى المغرب الأوسط مئات الآلاف من المهجَّرين، استقر جزء معتبر منهم على الساحل الجزائري وفي مدنه الكبرى، حيث طبعوا الفضاء

الحضري بطابع متميز ظل ملموسا إلى اليوم. فقد نقلوا تقنيات في الفلاحة المروية وتربية الحرير وصناعات النسيج والجلد والصناعة الحربية البحرية كانت لها انعكاسات اقتصادية ممتدة على الإيالة الجزائرية في حقبتها العثمانية (رزوق، 1989، ص ص 87-156).

ومن الناحية اللغوية، عزّزت هذه الموجة اللهجات العربية الحضرية في المراكز الساحلية، وميّزتها عن البنية اللهجية البدوية ذات الجذور الهلالية السائدة في الأرياف، فأنتجت تنوعا داخليا في الدارجة الجزائرية لا يُفسَّر دون استحضار هذا الرافد. وإن كانت أقل وزنا ديمغرافيا من المكوّن الأمازيغي، إلا أن هذه الطبقة الأندلسية التي تعادل المكون العربي الهلالي أو ربما تتجاوزه، تظل عنصرا تفسيريا جوهريا لجانب من التمايزات الجهوية واللهجية في الجزائر المعاصرة، ولأنماط من الذوق الجمالي والذاكرة الحضرية ما كان لها أن تتشكّل دونها (سعد الله، 1998، الجزء الثاني، ص ص 78-125).

4. المنظومة التصنيفية العثمانية وأثرها على التمايزات الاجتماعية

وقد تزامنت ذروة الموجة الأندلسية مع العهد العثماني (1518-1830) الذي أضاف بدوره طبقتين متمايزتين على المستويين المؤسسي والإداري. فعلى المستوى المؤسسي، تكوّنت في المدن طبقة من العلماء والقضاة والكتّاب، وانتظمت المساجد والمدارس وفق نمط أُسسي يربط التعليم بالأدب الفقهي العربي، فيما حافظت إيالة الجزائر العثمانية على تعدد لغوي ملحوظ في الفضاء الإداري (التركية والعربية واللينغوا فرانكا المتوسطية) دون أن يُختزل في صيغة قومية واحدة. وعلى المستوى السياسي-المحلي، اعتمدت السلطة المركزية منظومة تصنيفية مرنة لإدارة القبائل، قامت على ما يُعرف بسياسة فرق-تسد، التي لم تكن وليدة تخطيط مرسوم بقدر ما كانت تكيّفا بنيويا مع تعقيد التضاريس والأنساق الاجتماعية. فقد قسّمت الإيالة البلاد إلى قبائل المخزن الموالية التي أُعفيت من الجباية لقاء خدمات عسكرية وإدارية، وقبائل الرعية المعارضة التي تخضع للجباية، وقبائل المخالفين أو ما عُرف بقبائل السيبة المستقلة التي تحتفظ بهامش حكم ذاتي في المناطق الجبلية والصحراوية. وقد أنتجت هذه التراتبية الإدارية تمايزات عميقة الأثر في النسيج الاجتماعي، غذّت في المدى البعيد توترات بين الجهات والقبائل ستجد امتدادها لاحقا في القراءات الكولونيالية للفسيفساء الاجتماعية، إذ استثمر الاستعمار الفرنسي بعض هذه التمايزات الموروثة بدل خلقها من العدم، وهو ما يُعقّد التصور الأحادي لما درجنا على تسميته "الخدعة الكولونيالية" (سعد الله، 1998، الجزء الثاني، ص ص 220-265).

5. الاستعمار الفرنسي والخدعة الكولونيالية: التصنيفات الإثنية وتبعاتها الطويلة

وظف الاستعمار الفرنسي (1830-1962) التصنيفات الإثنية أداة لضرب وحدة المجتمع الجزائري. فقد وثقت لورسان (Lorcin) كيف بنى الباحثون الكولونياليون تراتبية عرقية تصور المتحدثين بالبربرية (الذين تم تصنيفهم بربرا)، لا سيما سكان منطقة القبائل، على أنهم أقرب للاندماج الأوروبي، بينما صور المتحدثون بالدارجة (الذين تم تصنيفهم عربا) على أنهم متعصبون. وبغض النظر عن عدم صحة هذه التصنيفات وعدم دقتهالكون التحدث بإحدى اللغتين لا يعني الانتماء حتما إلى عرق معين، كما لا يعني قبول الإندماج أو رفضه، فإن المفارقة تكمن في أن المتحدثين بالبربرية أنفسهم كانوا من أشد المقاومين في تلك الفترة، حيث أن ثورة المقراني والحداد سنة 1871 مثلا ضمت 250 قبيلة (Lorcin، 1995، pp. 118-155). والمشكلة أن هذه التصنيفات سممت النقاش الهوياتي بعد الاستقلال، فكلما طالب ناشطون أمازيغيون بحقوق لغوية وثقافية واجهوا تهمة مفادها أنهم نتاج المخططات الاستعمارية. وقد تبلور هذا الاتهام أول مرة في أزمة 1949 داخل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية حين جرى تطهير مناضلين طرحوا تحديا للتعريف الحصري للهوية بتهمة "البربرية"، رغم كونهم من أشد المناهضين للنظام الكولونيالي والداعين إلى الكفاح المسلح ضده ولم يطالبوا بأي شكل من التقسيم. وهنا يتجلى البعد ما بعد الكولونيالي بوضوح،فالنظام الجديد أعاد توظيف منطق الاستعمار (التخوين على أساس الانتماء الإثني) لكن بأدوات وطنية. (Harbi، 1980، pp. 37-56)

ثانيا:التيارات الهوياتية الكبرى في الجزائر المعاصرة: من تشكل الخطاب إلى منطق الأمننة

تتبعنا في القسم السابق الطبقات التاريخية الكبرى التي تراكمت لتُشكّل المركب الهوياتي الجزائري. غير أن الانتقال من هذا التراكم البطيء إلى الفعل السياسي الراهن يستدعي سؤالا مغايرا: كيف تحوّلت هذه الطبقات، في الزمن المعاصر، إلى تيارات هوياتية حيّة ذات مشاريع سياسية وأطر تعبوية ومآلات أمنية ملموسة؟ تُشير قراءتنا إلى أن ثلاثة تيارات كبرى استأثرت بالحقل الهوياتي السياسي الجزائري منذ الاستقلال، انخرط كل منها في علاقة جدلية مع الدولة من جهة، ومع التيارات الأخرى من جهة ثانية: تيار العروبة القومية الذي تشابك عضويا مع سياسة التعريب الرسمية فأحدث تحولات عميقة في الخطاب الرسمي وانعكاسات اجتماعية-اقتصادية مباشرة، والتيار الإسلامي السياسي الذي مر بتحول حاد من التعبئة الانتخابية إلى العنف المسلح في تجربة العشرية السوداء، والحركة الأمازيغية التي انتقلت بصورة تدريجية من المطالب الثقافية إلى الراديكالية السياسية فالأمننة المضادة لسياسات التعريب. ونعالج في ما يلي كل تيار من هذه التيارات بمنطق ثلاثي الأبعاد، نفحص فيه منشأه التاريخي-الأيديولوجي ومسار تطوره السياسي وانعكاساته الأمنية المباشرة وغير المباشرة. وما يُسوّغ هذا التتبع الموازي للتيارات الثلاثة منهجيا، هو أن فهم المعضلة الكبرى للأمننة الهوياتية المتبادلة، التي نخصص لها قراءة تركيبية في القسم الخامس، يستلزم بالضرورة فهم منطق كل تيار في ذاته أولا، قبل الانتقال إلى تفاعلاته مع غيره. ذلك أن جدلية الفعل والفعل المضاد، بطبيعتها، لا تُفهم إلا حين يُفهم كل طرف فيها قبل أن تُفهم العلاقة بين الأطراف.

1.العروبة القومية وسياسات التعريب: تحولات الخطاب وانعكاساته الأمنية

تتشابك في الجزائر ما بعد الاستقلال آيديولوجيا العروبة القومية مع سياسة التعريب الرسمية تشابكا عضويا، إذ شكلت الأولى الإطار الفكري الذي تبلورت فيه الثانية بوصفها أداة عملية لإعادة هندسة الفضاء العام. ومن ثم، يقتضي التحليل المنهجي معالجتهما في حقل واحد، تتفرّع فيه قراءة سياسة التعريب وانعكاساتها الأمنية المباشرة عن قراءة التيار العروبي القومي بوصفه فضاء أيديولوجيا أوسع، له تحولاته وامتداداته السياسية وانعكاساته على إدارة المسألة الهوياتية.

1.1. تحولات العروبةوانعكاساتها السياسية

هناك تمييز جوهري بين العربية كلغة حاضرة في شمال أفريقيا منذ قرون طويلة، تبناها الأمازيغ بعد اسلامهم، والعروبة كأيديولوجيا قومية حديثة نشأت في المشرق ردا على سياسات التتريك العثمانية (الحصري، 1959، ص ص 45-78). أما انتقالها إلى السياق الجزائري، الذي تم بداية عبر جمعية العلماء (1931) ثم بفعل التأثيرات الناصرية والبعثية، فقد أنتج صيغة محلية ربطت العروبة بالإسلام ربطا عضويا في ثلاثية ابن باديس الشهيرة (سعد الله، 1992، ص ص 210-245). وفي حقبة بومدين، التقت العروبة بالاشتراكية والتحررية، لكن النظام، كما كشف ستورا، مارس فعليا سياسة برغماتية تحافظ على الفرنسية في المواقع الاقتصادية المفصلية. (Stora, 1991, pp. 11-40)

وهناك بعد بنيوي يستحق التوقف عنده، يتمثل في العلاقة المركبة بين الخطاب العروبي الرسمي والممارسة الفعلية للنخب الإدارية والاقتصادية في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد لاحظ تلمساني أن شريحة واسعة من النخب التي تبنّت خطاب التعريب على المستوى الرسمي ظلت، في تكوينها التعليمي وممارساتها اليومية، أقرب إلى الفضاء الفرنكفوني، مما أنتج فجوة ملحوظة بين الخطاب المعلن والممارسة الإدارية والاقتصادية المعتمدة (Tlemçani, 1986, pp. 89-118). ويذهب عدي إلى أن العروبة كأيديولوجيا رسمية لم تكن تعبيرا عن هوية ناجزة لدى النخب الحاكمة بقدر ما كانت آلية لإدارة حقل المنافسة السياسية وضبط شروط الشرعية فيه (Addi, 1995, pp. 142-168). ويمكن تبعا لذلك استحضار قراءة طولية تذهب إلى أن

القومية العربية في الجزائر مرت بثلاث مراحل: إصلاحية-دينية مع جمعية العلماء، وثورية-اشتراكية مع حقبة بومدين، ثم إسلامية-شعبوية بعد تراجع المشروع الاشتراكي. غير أن الثابت عبر هذه التحولات هو أن العروبة الرسمية اشتغلت في الغالب أداة لإدارة حدود الشرعية السياسية، أكثر منها مشروعا متكاملا لإدماج التعدد الفعلي للمجتمع.

2.1. التعريب: مشروع تحرري بنتائج أمنية عكسية

انطلق مشروع التعريب بعد الاستقلال كمسعى تحرري لمحو الآثار الثقافية للاستعمار، فكرس برنامج طرابلس (1962) الهوية العربية-الإسلامية دون أي إشارة للأمازيغية. وتحت حكم بومدين تسارعت العملية، حيث فرضت العربية في الإدارة والقضاء بحلول 1968، وعرب التعليم الابتدائي ابتداء من 1971، وكرس الميثاق الوطني 1976 الهوية الحصرية. ولعل القرار الأخطر كان استقدام آلاف المعلمين من المشرق (كثير منهم مرتبطون بالإخوان المسلمين أو بالبعث) لتنفيذ التعريب، حيث كانت النتيجة تعريب لغوي ناقص وتسرب أيديولوجي عميق زرع بذور الإسلام السياسي والقومية في المدرسة الجزائرية.

وهناك بعد بنيوي لا يطرح بما يكفي، يتمثل في كون التعريب لم يكن سياسة لغوية فحسب، بل سياسة طبقية واقتصادية كذلك. فقد أنتج نخبة معربة لم تجد لنفسها موقعا متكافئا في سوق عمل بقي الفضاء الفرنكفوني مهيمنا في كثير من قطاعاته الحديثة، وهو ما حولها إلى قاعدة اجتماعية جاهزة للتعبئة. ويذهب عدي إلى أن الإسلام السياسي ورث البنى التعبوية للقومية العربية بعد تراجع مشروعها (Addi, 2017, pp. 1-25). أما قانون التعريب لعام 1991 فأفرز ثلاثة شروخ متزامنة: بين النخبة الفرنكفونية والجماهير المعربة، وبين الأمازيغوفونيين والمؤسسات الرسمية، وبين الخريجين المعربين الباحثين عن فرص والمناصب الاقتصادية التي ظلت في غالبها فرنكفونية التكوين (Grandguillaume, 1983, pp. 91-130). وبالنتيجة، لم يحقق التعريب التوحيد المأمول، بقدر ما أنتج تقسيمات لم يتوقعها مهندسوه.

2. الإسلام السياسي والعشرية السوداء: من الأمننة إلى العنف المسلح

لم تأت انتفاضة أكتوبر 1988 من فراغ. فالانهيار الاقتصادي الناجم عن تراجع أسعار النفط سنة 1986، في بلد ريعي تمثل فيه المحروقات أكثر من 95% من الصادرات، ألقى بملايين الشباب في فراغ اقتصادي وهوياتي مزدوج. والانتفاضة التي راح ضحيتها مئات الأشخاص أسقطت احتكار جبهة التحرير الوطني، وفتح دستور 1989 الباب أمام التعددية (Bennoune، 1988، pp. 35-70). وفجأة ملأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذا الفراغ بخطاب هوياتي، حيث صاغت الصراع مواجهة بين الهوية العربية-الإسلامية "الأصيلة" والنخبة "الفرنكوفونية المغتربة"، وكان عباسي مدني يقول بأن المعركة ليست سياسية بل "معركة هوية ووجود"، وهو تأطير أمنوي كاشف. ولم يكن فوز الجبهة بالمجالس البلدية سنة 1990 ثم بالجولة الأولى من تشريعيات 1991 انتصارا للمشروع الإسلامي فحسب، بل تصويتا عقابيا ضد النموذج الهوياتي والاقتصادي الذي فرضته الدولة. (Carlier، 1995، pp. 275-310)

أما العشرية السوداء (1992-2002)، التي خلفت -وفق تقديرات متباينة- ما بين 100,000 و200,000 قتيل، فقد كشفت عن تعقيد داخلي هائل ضمن التيار الإسلامي نفسه(McDougall, 2017, pp. 303-302). فبين الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي اختار وقف إطلاق النار سنة 1997، والجماعة الإسلامية المسلحة المسؤولة عن مجازر شنيعة والمتبنية لمنهج التكفير الشامل، والجماعة السلفية للدعوة والقتال المنشقة

رفضا لاستهداف المدنيين، هناك هوة لا يمكن التغاضي عنها. وقد حلل مارتينيز النزاع عبر الاقتصاد السياسي كاشفا كيف أصبح العنف ذاتي الاستدامة(Martinez, 1998, pp. 201-250). فيما يقدم روبرتس قراءة تذهب إلى أن توقيف المسار الانتخابي اتُّخذ في حينه استجابة لمتطلبات الحفاظ على الاستقرار، غير أنه أفضى عمليا إلى تأجيل بناء قنوات تمثيل سياسي قادرة على استيعاب التحولات الاجتماعية الكبرى التي عرفتها مرحلة ما بعد أكتوبر 1988(Roberts, 2003, pp. 1-35). أما تحول الجماعة السلفية سنة 2007 إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فقد أدمج الأزمة الجزائرية في المنظومة الجهادية العالمية، وأثبت أن أمننة الهوية لا تبقى حبيسة الحدود الوطنية.

3. الحركة الأمازيغية: من المطالب الثقافية إلى الراديكالية والأمننة

كان الربيع الأمازيغي في أفريل 1980 بمثابة اللحظة التأسيسية، حيث منعت السلطات محاضرة للكاتب مولود معمري في جامعة تيزي وزو، فاندلعت احتجاجات واسعة قوبلت بالقمع. وعلى إثر ذلك تأسست الحركة الثقافية البربرية وصار 20 أفريل رمزا يحتفل به سنويا. كانت المطالب ثقافية ولغوية في جوهرها وتتلخص أساسا في الاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية، لكن استجابة النظام بالقمع حولت مطالب مشروعة إلى صراع سياسي مفتوح (Chaker، 1989، pp. 45-78). أما الربيع الأسود سنة 2001 فكان أعنف وأوسع، حيث أن مقتل الشاب ماسينيسا قرماح أشعل احتجاجات أسفرت عن 126 قتيلا على الأقل، وأنتجت الأزمة حركة العروش وأرضية القصر بمطالب سياسية واقتصادية تتجاوز البعد الثقافي (Maddy-Weitzman، 2011، pp. 130-165). وبعد ذلك، جاء الاعتراف الدستوري تدريجيا: 2002 (لغة وطنية)، 2016 (لغة رسمية)، 2020 (الإحالة إلى قانون عضوي لم يصدر بعد)، غير أن الفجوة بين النص والتطبيق ظلت واسعة.

1.3. التنوع الداخلي ضمن الناطقين بالأمازيغية: بعد بنيوي يغفل في التحليل

تقع دراسات كثيرة في مغالطة التجانس حين تتعامل مع الأمازيغوفونيين ككتلة واحدة. فالقبائليون هم الأكثر تسييسا بفعل عوامل بنيوية وثقها شاكر: الكثافة السكانية، والتمدرس المبكر، والهجرة نحو فرنسا، وإرث المقاومة والنضال الوطني لا سيما في الولاية التاريخية الثالثة (Chaker، 1998، pp. 31-58). والشاوية في الأوراس يقدمون نموذجا مغايرا: رأسمال ثوري هائل بوصف منطقتهم مهد الثورة (الولاية التاريخية الأولى)، لكن بتعبئة هوياتية أقل حدة، ربما لأن العلاقة بين الأمازيغية والهوية الوطنية اتخذت لديهم مسارا تكامليا أكثر منه تصادميا (Camps، 1995، pp. 215-230). أما التوارق فيطرحون إشكالية جيوسياسية بامتدادهم عبر خمس دول وبأولويات موجهة نحو التنمية والحدود أكثر من المطالب اللغوية (Claudot-dawaH، 2002، pp. 23-45). وأما المزابيون فيتميزون بخصوصية مركبة: متغيرة لسانية أمازيغية ومذهب إباضي وتقاليد تجارية راسخة. وقد كشفت أحداث العنف في غرداية (2013-2015) عن هشاشة بنيوية حين يتقاطع التمايز الإثني مع الانقسام المذهبي والتنافس الاقتصادي (Gheras، 2015، pp. 151-172). فالمطلب الأمازيغي إذن لا يقتصر على طرح أو معطى واحد، وإنما هو طيف واسع من المعطيات والإنشغالات التي تستعصي على أي مقاربة مبسطة.

2.3. حركة الماك: من الانعزال الجهوي إلى الدعوة الانفصالية ومآلاتها الأمنية

تجسد حركة الماك الانزلاق الأقصى لإشكالية الانعزال الجهوي والهوياتي نحو تهديد أمني مباشر. فقد تأسست في سياق أحداث الربيع الأسود 2001 مستغلة تلك المأساة وما خلفته من ضحايا وصدمة جماعية، ثم انتقلت من المطالبة بالحكم الذاتي إلى الدعوة الصريحة للانفصال. وما يميز خطاب الماك ويفصله بنيويا عن الحركة الأمازيغية التاريخية ويتعارض معها هو ادعاء هوية جهوية قبائلية حصرية يتم تقديمها كهوية قومية مستقلة. وقد بين أوصديق أن هذا البناء يقوم على انتقاء تاريخي مزدوج يقوم على تضخيم عناصر التمايز

وتقليص عناصر الانتماء المشترك (kidessuO، 2018، pp. 197-215). والواقع أن قادة تاريخيين من المنطقة ذاتها -كحسين آيت أحمد- ونشطاء في الحركة الأمازيغية رفضوا هذا الطرح بشدة ونددوا به صراحة.

صنفت الحركة منظمة إرهابية في ماي 2021 بالتزامن مع حركة رشاد، وهو تزامن يحمل دلالة سياسية. ورغم أن قدرتها العملياتية محدودة ونشاطها يتمركز في الفضاء الرقمي وفي المهجر، إلا أن خطورتها تكمن، كما لاحظ يحيى زبير، في بعدين: أثرها الرمزي في تغذية السردية الانفصالية وتوفير ذخيرة خطابية قد يوظفها النظام لأمننة المطالب الأمازيغية المشروعة جميعها، وعلاقات مؤسسها الخارجية لا سيما زيارته للكيان الصهيوني (Zoubir، 2016، pp. 145-167). والمحصلة أن القضية الأمازيغية قد تجد نفسها، نتيجة الخلط والارتباك المحتملين، محاصرة بين مطرقة توجس الدولة منها وسندان الماك الذي تخلى عنها وعن طابعها الوطني وتبنى طرحا جهويا إنفصاليا خطيرا.

ثالثا: الأبعاد البنيوية للإشكالية الهوياتية: التهميش الاقتصادي والامتدادات العابرة للحدود

تمحور التحليل حتى هذه المرحلة حول الأبعاد الخطابية والمؤسسية للإشكالية الهوياتية، أي كيف تبنى السرديات، وكيف توظف الأمننة، وكيف يعاد إنتاج الإقصاء عبر الدساتير والمنظومة التعليمية. غير أن الاقتصار على هذا المستوى يحجب طبقة أعمق. فالصراع الهوياتي لا يتغذى من الخطابات وحدها بل يستند إلى بنى مادية صلبة، ريعية واقتصادية وجيوسياسية، تمنحه ديمومته وتوسع مداه. يبدو لنا أن فهم هذه البنى يقتضي التوقف عند بعدين مترابطين يتمثلان في اقتصاد الهوية، أي الطريقة التي يتقاطع فيها التهميش المادي مع الشعور بالإقصاء الثقافي واللغوي داخليا، ثم في الامتدادات العابرة للحدود حيث تتحول الهوية من مسألة داخلية إلى متغير جيوسياسي ذي تداعيات أمنية مباشرة.

1. إقتصاد الهوية: التهميش المادي كمحرك للصراع الرمزي

لا يمكننا الجزم بفهم الإشكالية الهوياتية في الجزائر دون استحضار بعدها الاقتصادي الذي ظل مهمشا في التحليل. فالبنية الريعية، حيث تشكل المحروقات أكثر من 95% من الصادرات ونحو 60% من إيرادات الميزانية، أنتجت نمطا محددا من إدارة التعدد يتمظهر في دولة تشتري السلم الاجتماعي عبر الإنفاق العام بدل معالجة التوترات البنيوية. وحين تنهار أسعار النفط، كما في 1986 و 2014-2016، تتبخر هذه القدرة الشرائية وتنفجر المطالب المكبوتة.

لعل أبرز ما يكشفه التحليل الاقتصادي أن التهميش المادي ليس موزعا بالتساوي بين المناطق. فمنطقة القبائل مثلا، رغم كونها من أكثر المناطق كثافة سكانية وتعليما، عانت من ضعف في البنية التحتية الصناعية مقارنة بمناطق أخرى، وهذا عزز لدى سكانها الإحساس بأن التهميش ليس مجرد إقصاء ثقافي-لغوي بل حرمان اقتصادي ممنهج. ولهذا، نجد أرضية القصر (2001) تضمنت بوضوح مطالب اقتصادية إلى جانب الثقافية، وهو ما يؤكد ذلك التقاطع. المناطق الجنوبية كذلك، حيث يستخرج النفط والغاز، تشهد تناقضا واضحا بين الثروة المستخرجة من أرضها ومؤشرات التنمية المحلية المتواضعة، وهو ما يغذي شعورا بالظلم لدى السكان بمن فيهم التوارق. فالصراع الهوياتي يتقاطع إذن عضويا مع جغرافيا الحرمان الاقتصادي، والمقاربات التي تفصل بين البعدين محكومة بقراءة مبتورة.

2. التهديدات العابرة للحدود: حين تتجاوز الهوية حدود الدولة

تعد المسألة التارقية الديناميكية الأخطر في البعد العابر للحدود. فإدارة الجزائر لمواطنيها التوارق عبر التنمية والاحتواء القبلي والتوظيف في قوات الأمن الحدودية كانت ناجحة نسبيا داخليا، لكن تمرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد وإعلان استقلال أزواد في 2012 طرح معضلة استراتيجية تتمثل في وجود حركة انفصالية إثنية على مقربة من الحدود. تولت الجزائر كعادتها دور الوسيط وأنتجت اتفاق 2015 الذي انسحبت

منه الحكومة العسكرية المالية في 2024. أما هجوم تيقنتورين (2013) الذي قتل فيه 39 رهينة، فضلا عن حوالي 30 إرهابيا، فقد كشف كيف أن انهيار ليبيا أفرز تهديدات مباشرة. (nazuB & revæW، 2003، pp. 187-218)

وهناك ارتباط بنيوي بين البعدين الداخلي والخارجي في إدارة المسألة التارقية، إذ أن غلبة المعالجة الأمنية الصرفة على المستوى الداخلي قد تنعكس على هامش المرونة المتاح للجزائر في أداء دورها الوسيط ضمن الديناميكيات الإقليمية. أما تحول تنظيم القاعدة نحو منطقة الساحل، ثم ظهور تنظيم نصرة الإسلام والمسلمين سنة 2017، فيعني أن إرث العشرية السوداء لا يزال يلقي بظلاله جنوب الحدود الجزائرية. وقد وجدت الجزائر نفسها أمام معادلة دقيقة، إذ يصطدم احتياجها للتعاون الأمني الإقليمي لمواجهة الجماعات الجهادية بإعادة هيكلة المشهد الإقليمي بعد قطع بعض دول الساحل علاقاتها التقليدية مع الشركاء الغربيين وإحلالها بشراكات جديدة، لا سيما مع روسيا عبر فاغنر، مما أنتج بيئة إقليمية أقل قابلية للتنبؤ. ولما كان النموذج الريعي يربط الاستقرار بأسعار النفط، فإن أي اضطراب اقتصادي داخلي ينعكس على القدرة على ضبط البيئة الحدودية. وهذا التشابك بين الريع والهوية والأمن الحدودي يمثل، بتعبير بوزان وويفر، نموذجا لتفاعل مستويات الأمن ضمن مركب أمني إقليمي واحد.

رابعا: حراك 2019: لحظة اختبار النموذج الهوياتي

كان حراك 22 فيفري 2019 لحظة فارقة في المسار السياسي الجزائري. فالاحتجاجات على الترشح لعهدة رئاسية خامسة كسرت، ولو مؤقتا، جملة من الحواجز الهوياتية، إذ نجح شعار "يتنحاو قاع" في تجاوز الانقسامات التقليدية، وجمعت المسيرات ملايين المواطنين من مختلف المناطق والحساسيات والتيارات. ومع مرور الأسابيع، أبرز الحراك جملة من المعطيات البنيوية الجديرة بالتأمل، لعل أبرزها التباين الذي ظهر بين منطق التضامن الأفقي العفوي الصاعد من القاعدة الاجتماعية وبين بعض القراءات الرسمية التي مالت إلى التشديد على المخاطر التقسيمية المحتملة. وعلى إثر بعض حالات الخلط الرمزي التي وقعت بين الراية الأمازيغية وراية حركة الماك، صدرت في جوان 2019 تعليمات بمنع رفع الأعلام غير الوطنية في الفضاء الاحتجاجي، رافقته حالات توقيف لمتظاهرين حملوا الراية الأمازيغية رغم رفعهمللعلم الوطني بالموازاة مع ذلك، فيما لم يتم التعامل بنفس الحزم مع أعلام أخرى كالعلم الفلسطيني. غير أن المشهد الميداني عرف استجابة شعبية لافتة في الجمعة التالية، إذ رفع متظاهرون من وهران وعنابة وقسنطينة ومدن أخرى ذات أغلبية ناطقة بالدارجة الراية الأمازيغية تعبيرا عن التضامن، مرددين "خاوة خاوة" و"قبائلي، عربي، خاوة خاوة"، وحاملين لافتات تكتب بخط اليد عبارات من قبيل "عربي، قبائلي، مزابي، شاوي = جزائري"، وقد رصدت هذه المشاهد على نطاق واسع في وسائل إعلام جزائرية ودولية. وعلى هذا النحو، اكتسبت الراية الأمازيغية عبر هذا الفعل التضامني حمولة رمزية جديدة، إذ تحولت من إحالة على مكون ثقافي بعينه إلى علامة على تضامن وطني جامع. ولعل هذا الفعل الاحتجاجي يجسد عمليا ما طرحه أمارتيا سن نظريا، حين رأى أن المواطن لا يمكن اختزاله في هوية واحدة، بل يحمل هويات متقاطعة تتفعّل وفق السياق، وأن أي محاولة قسرية لتنميطه في بعد أحادي تنتج آثارا معاكسة لما تستهدفه.

ولا يمكننا الحديث عن الحراك دون التوقف عند البعد الرقمي. فبينما كان الصراع الهوياتي تقليديا يدار عبر مؤسسات الدولة، نقل الحراك جزءا كبيرا منه إلى الفضاء الرقمي. وقد أنتج ذلك ديناميكيتين متعاكستين: من جهة، أتاحت المنصات للشباب تجاوز الوساطات التقليدية والتعبير عن هويات أكثر تركيبا، حيث نجد مثلا أن الشاب الوهراني الذي يردد أغاني إيدير بالقبائلية والشاب البجاوي الذي يغني الراب بالدارجة يجسدان هوية تستعصي على الثنائيات. لكن من جهة أخرى، تحولت المنصات ذاتها إلى أدوات للتعبئة الإقصائية: صفحات مرتبطة بالماك تروج لطرح انعزالي-انفصالي ومناهض للعربية والإسلام، ومجموعات تتبنى خطابا عروبيا-إسلاميا إقصائيا ينكر البعد الأمازيغي أو يختزله في نطاقات جهوية، وبعضها يروج لسرديات تنسب سكان شمال

أفريقيا لأصول مشرقية كالفينيقيين واليمنيين في محاولة لإنكار وطمس العمق التاريخي الأمازيغي. واللافت أن هذه التيارات المتعارضة تشترك في بنية خطابية واحدة: اختزال الهوية في بعد واحد وتصوير الآخر تهديدا وجوديا.

وبالتوازي، شهد الفضاء الرقمي تطور أدوات الضبط والمتابعة بدرجات متفاوتة. وتشير غريتنز، في تحليلها لأنماط الضبط في الأنظمة ذات الطبيعة السلطوية، إلى أن آليات الرقابة لا توجه دائما نحو الخطابات الأكثر تطرفا، بل قد تشتغل وفق منطق انتقائي تحدده مواقع الفاعلين من التوازنات السياسية القائمة (Greitens, 2016, pp. 26-35). وفي المحصلة، أعاد الفضاء الرقمي إنتاج المعضلة الهوياتية بأشكال أكثر تشظيا وأسرع انتشارا وأصعب ضبطا. وإذا كان الحراك يطرح سؤالا نظريا حول "إعادة التسييس" مقابل "الأمننة"، فإن مدرسة كوبنهاغن تقترح أفقا يكمن في نزع الأمننة بوصفه إعادة للقضايا إلى دائرة التداول السياسي العادي، وقد جسّد الحراك محاولة جماعية في هذا الاتجاه، غير أن إيقاع الاستجابة الرسمية أبرز محدودية هذا المسار في سياقات سلطوية.

خامسا:دلالات الإسهامات النظرية والمحاور التفسيرية

بينت الأقسام السابقة كيف تشكلت الديناميكيات الهوياتية-الأمنية عبر محطات تاريخية متعاقبة، من التصنيفات الكولونيالية إلى سياسات التعريب فالعشرية السوداء فالحراك. نناقش هنا دلالات هذه النتائج وما تطرحه من أسئلة نظرية وتطبيقية، مع ربطها بالأدبيات السابقة لتحديد مواطن التوافق والتجاوز.

1. الأمننة في سياق سلطوي: تكييف النظرية أم تجاوزها؟

يطرح ما كشفه تحليل النصوص الدستورية والخطابات الرسمية سؤالا نظريا وجيها: هل تصلح مقاربة كوبنهاغن، المصاغة في أصلها لديمقراطيات أوروبية، لتفسير سياقات ذات طبيعة سلطوية كالسياق الجزائري؟ في تقديرنا، تحتفظ النظرية بقدرتها التفسيرية بشرط تكييف جوهري. فقد افترض بوزان وويفر أن نجاح الأمننة يستلزم وجود "جمهور" يستوعب التأطير الأمني المقترح ويوافق عليه ضمنيا، غير أن الفعل الخطابي الأمنوني في السياق الجزائري لم ينحُ منحى التعبئة الجماهيرية الواسعة بقدر ما اشتغل بمنطق التبرير، إذ توجه أساسا إلى دوائر القرار وإلى الشركاء الإقليميين والدوليين، فيما ظل الرأي العام في موقع المتلقي أكثر منه طرفا فاعلا في صياغة التأطير الأمني. وهذا ما لاحظته بيلغين(Bilgin, 2010) حين تحدثت عن "النقطة العمياء" في مركزية الدراسات الأمنية الغربية. غير أن التكييف لا يعني الإسقاط. وما أضافه تحليلنا هنا هو أن السياسات الأمنية في الجزائر لم تحتج إلى فعل خطابي واحد كبير، بل اشتغلت عبر تراكم مؤسسي بطيء، تجلى في الدساتير المتعاقبة التي تأخر فيها الاعتراف الكامل بالأمازيغية لعقود، وفي قانون التعريب الذي لم يكن فعلا خطابيا واحدا بل سيرورة ممتدة من 1962 إلى 1991. ويتسق هذا مع ملاحظة روبرتس (Roberts, 2003)حول طبيعة القرار الأمني في الجزائر، حيث لا تتبلور الأمننة في لحظة واحدة حاسمة، بل عبر تراكم قرارات تتجمع تدريجيا في صيغة "حالة استثناء ممتدة" تتحول مع الوقت إلى نمط حكم لا إلى استجابة مؤقتة. والأهم أن هذا النمط لم يحقق دائما الأغراض المعلنة منه، إذ أن المعالجة الأمنية للمطالب الهوياتية لم تستوعبها بل أحيانا ضخّمتها وسيّستها، وهو ما يفضي إلى استنتاج نظري أوسع، مفاده أن الأمننة في السياقات السلطوية قد تنتج أثرا عكسيا مضاعفا مقارنة بالسياقات الديمقراطية، لأنها تحدّ من قنوات التعبير السلمي وتدفع المطالب نحو راديكاليات بديلة.

2. الأمننة المضادة والدورة التي لا تنقطع

لعل أبرز ما أفرزه هذا التحليل هو أن الأمننة ليست حكرا على الدولة. فالحركات الهوياتية مارست بدورها فعلا أمننويا منظما، وهذا ما لم تعالجه الأدبيات السابقة بعمق كاف. فقد وثق شاكر (Chaker، 1989)

ومادي وايتزمان (Maddy-Weitzman، 2011) المطالب الأمازيغية لكنهما لم يحللاها كخطاب أمنوي مضاد بأدوات مدرسة كوبنهاغن. وحين نحلل خطاب الحركة الأمازيغية بعدسة الأمننة، يتبين أنه صاغ التعريب "تهديدا وجوديا" للهوية الأمازيغية بالمنطق ذاته الذي صاغ به النظام المطالب الأمازيغية تهديدا للوحدة الوطنية. المسألة أعقد مما تبدو، حيث أن كل خطاب أمنوي يتغذى من الآخر ويعيد إنتاجه. فحين يؤمنن النظام الأمازيغية، يمنح النشطاء حجة إضافية لأمننة التعريب، وحين يؤمنن الإسلاميون العلمنة، يمنح النظام ذخيرة لأمننتهم. هذه الدورة التي أسميناها "معضلة الأمننة الهوياتية المتبادلة" تفسر لماذا لم تنجح أي مقاربة أحادية في كسر الحلقة. ويذهب عدي (Addi، 2017) إلى أن الإسلام السياسي ورث البنى التعبوية للقومية العربية، ونتائج تحليلنا تؤكد هذا الطرح وتوسعه، إذ لم يكن الأمر مجرد وراثة تنظيمية بل وراثة أمننوية، فخطاب التهديد الوجودي انتقل من قالب قومي-عروبي إلى قالب إسلامي دون أن تتغير بنيته العميقة. وهناك تنوع داخلي حاد يغفل عادة، حيث بين التحليل أن الجزائريين المتحدثين بالأمازيغية ليسوا كتلة واحدة (القبائليون والشاوية والتوارق والمزابيون والزناتة وغيرهم يحملون أولويات وأنماط تعبئة مختلفة) وأن الإسلاميين تراوحوا بين براغماتية الحركات المحسوبة على تيار الإخوان المسلمين وتكفيرية الجماعات المسلحة. هذا التنوع يدحض اختزالات الخطاب الرسمي ويكشف عجز الأمننة عن التمييز بين مطالب مشروعة وتهديدات فعلية.

ولتقريب البنية الدائرية لهذه المعضلة وتمييز الفواعل الأربعة الكبرى المتقابلة في حلقة التأطير الأمني المتبادل، نقترح القراءة البصرية الآتية للشكل أدناه، الذي يبسّط شبكة العلاقات الأمننوية المتقاطعة بين الدولة وتيارالعروبة القومية والحركة الأمازيغية والتيار الإسلامي السياسي، مع تمييز المحاور الستة للأمننة المتبادلة بين هذه الفواعل. ثم نُتبع الشكل بجدول تحليلي (الجدول 1) يُفصّل لكل فاعل، بما فيه فاعلان جانبيان (النخبة الفرنكفونية والفاعلون العابرون للحدود)، مرجعَه المحمي والتهديد الذي يُنشئه خطابيا والآثار العكسية المترتبة على فعله الأمنّني.

الشكل (1): معضلة الأمننة الهوياتية المتبادلة في الجزائر — رباعية الفواعل وحلقتها الدائرية

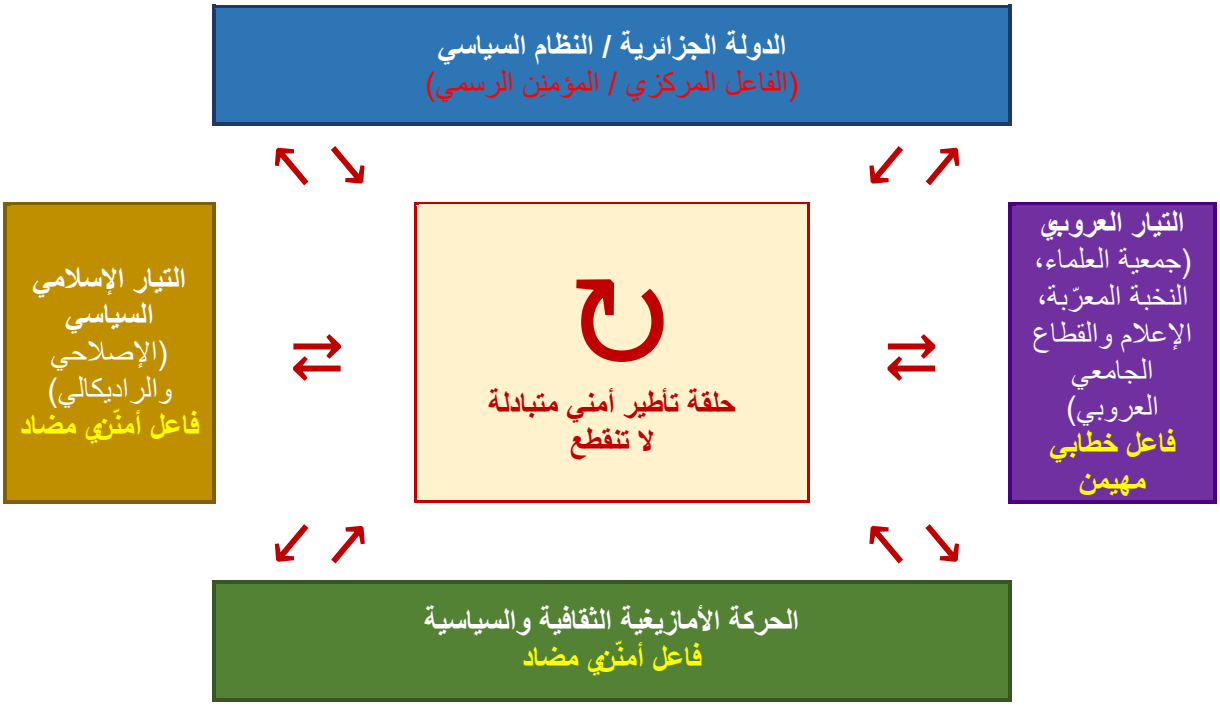

مفتاح المحاور الستة للأمننة المتبادلة

الدولة ↔ الحركة الأمازيغية: تأطير المطالب الأمازيغية تهديدا للوحدة الوطنية مقابل تأطير السياسات الرسمية بوصفها إقصاء مؤسسيا للهوية الأمازيغية	**الدولة ↔ التيار الإسلامي:** تأطير الإسلام السياسي تهديدا وجوديا للجمهورية مقابل تأطير العلمنة الرسمية حربا ثقافية على الإسلام
الدولة ↔ التيار العروبي: علاقة تحالف خطابي مع توتر هامشي حول استقلالية الحقل الثقافي ومدى التطبيق الفعلي للتعريب	**التيار العروبي↔ الحركة الأمازيغية:** تأطير المطلب الأمازيغي امتدادا لمشروع كولونيالي تفكيكي مقابل تأطير سياسة التعريب إبادة لغوية وثقافية
التيار العروبي↔ التيار الإسلامي: تقاطع جزئي حول مركزية الإسلام والعروبة مع تنازع على الأولوية بين البعد القومي العلماني والبعد الديني الجوهري	**الحركة الأمازيغية ↔ التيار الإسلامي:** تنازع رمزي حول مركز الهوية الجزائرية بين البعد التاريخي واللغوي-الإثني الأمازيغي والبعد الديني-الحضاري الإسلامي

المصدر: شكل من إعداد الباحث.

الجدول (1): الفواعل الستة ومكوناتها الستة في معضلة الأمننة الهوياتية المتبادلة بالجزائر

الفاعل المؤمنِن	المرجع المحمي	التهديد المُنشَأ خطابيا	الجمهور المخاطب	الأدوات الخطابية والإجرائية	الآثار العكسية الموثقة
الدولة / النظام السياسي	الوحدة الوطنية والترابية، الاستقرار، السيادة، احتكار العنف الشرعي	الانفصالية، الفتنة الطائفية، التدخل الأجنبي، التطرف الديني المسلح	النخبة الحاكمة، الشركاء الإقليميون والدوليون، فئات الرأي العام المؤيدة	الدساتير المتعاقبة، حالة الطوارئ الممتدة، تصنيف حركتي الماك ورشاد منظمتين إرهابيتين (2021)، خطاب المؤسسات الرسمية	تضخّم المطالب الهوياتية بدل احتوائها، تسييس البعد الثقافي، تعميق الفجوة بين المؤسسات وقطاعات اجتماعية
تيار التعريب والعروبة القومية	اللغة العربية الفصحى، الانتماء العربي-الإسلامي، الذاكرة الإصلاحية لجمعية العلماء، الفضاء الثقافي المعرّب	الفرنكفونية بوصفها استمرارية كولونيالية، النزعة الجهوية الأمازيغية بوصفها تفكيكا للأمة، التغريب الثقافي الناعم	الجمهور المعرّب، خرّيجو المنظومة التعليمية المعرّبة، النخب القومية في المنطقة العربية، الإعلام المعرّب	قانون التعريب 1991 وسابقاته، أدبيات جمعية العلماء وامتداداتها، الحملات الإعلامية المعرّبة، الكتاب المدرسي والجامعي، خطاب القومية العربية في حقبة بومدين	إنتاج فجوة بين خطاب رسمي معرّب وممارسة إدارية فرنكفونية، إفراز نخبة معرّبة محبطة شكلت قاعدة تعبئة للإسلام السياسي لاحقا، تعميق التوتر مع الأمازيغوفونيين
الحركة الأمازيغية الثقافية والسياسية	اللغة الأمازيغية والذاكرة التاريخية، الموروث الثقافي للقبائل والشاوية والمزاب والتوارق والزناتة	التعريب القسري، الإقصاء المؤسسي، الإبادة الرمزية للهوية الأمازيغية، الهوية القومية الأحادية	الناطقون بالأمازيغية، شبكات الجالية، الفضاء الإعلامي الأكاديمي والحقوقي الدولي	الربيع الأمازيغي 1980 والأسود 2001، الإضرابات الجامعية، حملات الترسيم الدستوري، خطاب الجمعيات الثقافية والمنظمات الدولية	تكريس انفصال جزء من الحركة عن المسار الوطني الجامع، إفراز حركة انفصالية، تعميق الاستقطاب الإقليمي
التيار الإسلامي السياسي (الإصلاحي والراديكالي)	الإسلام، اللغة العربية، الأخلاق العامة، البنية الاجتماعية المحافظة، شرعية الحكم الإسلامية	العلمنة، الفرنكفونية، الانحلال الأخلاقي، التغريب الثقافي، الإقصاء السياسي	القاعدة المعربة، الطبقات الشعبية المهمشة، الفضاء الديني التقليدي، النخبة المعربة المحبطة	خطاب المساجد، صحف الإنقاذ والمنقذ، الفعاليات الانتخابية 1990-1991، أدبيات الحركات المسلحة في حالة الجناح الراديكالي	انفجار العنف خلال العشرية السوداء، انقسام التيار بين الإصلاحي والمسلح، التحول إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي 2007
النخبة الفرنكفونية والمكونات العلمانية	النموذج الجمهوري الحداثي، الوصول إلى الفضاء الاقتصادي والإعلامي والإداري	الأسلمة الجذرية، التعريب الكاسح، الهيمنة الإسلامية على الفضاء العام	الفئات المتعلمة الحضرية، الشركاء الفرنكفونيون، الفضاء الأكاديمي	الإعلام الفرنكفوني، الأدبيات الأكاديمية، شبكات الفضاء العمومي الحضري،	تعميق الانقسام النخبوي العمودي، تحييد قنوات التداول السياسي السلمي،

			والفني	التعبئة المضادة في 1992	تغذية الخطاب الأمنّن من الجهة المقابلة
الفاعلون العابرون للحدود (حركات تارقية، شبكات ضغط، تنظيمات جهادية	مشاريع هوياتية ما قبل-وطنية أو ما بعد-وطنية، روابط القرابة والإثنية العابرة للحدود	الحدود الجزائرية، السلطة المركزية، السياسات الإقليمية في منطقة الساحل	الجاليات والشبكات الإقليمية، الحلفاء الجهاديون أو الإثنيون، الفضاء الإعلامي البديل	العمليات المسلحة العابرة للحدود، الخطاب الإعلامي البديل، الضغط على دول الجوار، التحالفات المتغيرة	تعقيد ملف الأمن الحدودي، تضييق هامش الجزائر كوسيط إقليمي، إدماج الأزمة في منظومات إقليمية أوسع

المصدر: جدول من إعداد الباحث.

3. من الداخل إلى الحدود: الأمننة كمتغير جيوسياسي

يتقاطع ما أفرزه التحليل حول البعد العابر للحدود مع إطار بوزان وويفر (Buzan & Wæver، 2003) حول المركب الأمني الإقليمي، مع فارق جوهري نرى ضرورة تسجيله . ففي الحالة الجزائرية، المحرك الرئيسي لتفاعل مستويات الأمن ليس الجيوسياسة الكلاسيكية بل العامل الهوياتي. وتحول الجماعة السلفية إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (2007) لم يكن مجرد إعادة تموضع تنظيمية، بل نقل منطق الأمننة الهوياتية من الفضاء الوطني إلى الفضاء الإقليمي. وهجوم تيقنتورين (2013) أثبت كيف يمكن لأزمة هوياتية داخلية أن تتحول إلى تهديد عسكري عابر للحدود في غضون سنوات. لا يمكننا الجزم بأن المسألة التارقية تنتمي حصرا إلى حقل الهوية أو حقل الجيوسياسة،لكنها، في اعتقادنا، تقع بالتحديد عند نقطة التقاطع، وهذا ما يجعلها اختبارا حادا لأي إطار نظري أحادي. فالتوارق ليسوا مجرد مجموعة إثنية بل فاعل عابر للحدود بامتداد يشمل خمس دول، ومطالبهم تمزج بين التنمية والاعتراف الثقافي والأمن الحدودي بطرق لا يستوعبها تحليل هوياتي محض ولا تحليل جيوسياسي محض. ما يتقاطع هنا مع تحليل مارتينيز (Martinez، 1998) هو منطق الاستدامة الذاتية للعنف، لكن تحليلنا يوسعه .فللاستدامة لا تتحقق فقط عبر الاقتصاد السياسي للعنف، كما رأى مارتينيز ، بل أيضا عبر تبادل الأمننة بين فاعلين متعددين عبر الحدود. وهذا يطرح سؤالا عمليا على صناع القرار: كيف يمكن للجزائر أن توفق في الوساطة الإقليمية في الساحل دون حسم المعادلة الهوياتية الداخلية؟

4. الريع والهوية: جذور مادية لصراع رمزي

ظل البعد الاقتصادي في هوامش الدراسات المتخصصة بالهوية والأمن، رغم أنه يفسر مسألة حاسمة وهي لماذا تتحول المطالب الثقافية إلى احتجاج عنيف في لحظات بعينها دون أخرى؟ الإجابة التي يقترحها تحليلنا أن البنية الريعية لا تشتري الاستقرار بل تؤجل الانفجار وتحدد توقيته. فكل انهيار في أسعار النفط (1986 ثم 2014) سبقه أو تزامن معه تصاعد حاد في المطالب الهوياتية. وليس صدفة أن انتفاضة أكتوبر 1988 أعقبت انهيار أسعار النفط، ولا أن حراك 2019 جاء في سياق أزمة مالية عميقة. يتسق هذا مع ما ذهب إليه كارلييه (Carlier، 1995) حول الجذور الاقتصادية والسياسية للتطرف في الجزائر، لكنه يتجاوزه بربط البعد الريعي مباشرة بآلية الأمننة .فللريع يتيح للدولة تأجيل الاعتراف بالتعدد عبر الإنفاق، والتأجيل يراكم التوتر ولا يعالجه. أما التقاطع بين جغرافيا الحرمان والمطالب الهوياتية فيدحض الفصل التحليلي بين "الثقافي" و"الاقتصادي". فحين تجتمع في منطقة واحدة، كالقبائل أو الجنوب، مظالم لغوية-ثقافية ومظالم تنموية، يتضاعف الشعور بالإقصاء ويصبح خطاب التهديد الوجودي أكثر إقناعا لدى السكان المحليين. هذا البعد يستحق ، في اعتقادنا، أن يصبح محورا تحليليا مركزيا وليس مجرد متغير سياقي، إذ أن أي نموذج تعددي للهوية سيظل هشا ما لم يقترن بعدالة توزيعية حقيقية تعالج التفاوت المناطقي.

خاتمة

انطلقت هذه الدراسة من سؤال حول آليات الأمننة المتبادلة بين الدولة والفاعلين الهوياتيين وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري. وكشف التحليل أن إدارة التعدد الهوياتي في الجزائر لم تتبع مسارا خطيا بل اتخذت شكل حلقة دائرية من الأمننة والأمننة المضادة، حيث كل محاولة لتأمين هوية ما أشعرت المكونات الأخرى بالتهديد فاستجابت بخطاب أمنوي خاص بها. هذه الدورة أنتجت عقودا من العنف وعدم الاستقرار بدل التماسك المنشود، وامتدت تداعياتها خارج الحدود عبر التحولات الجهادية في منطقة الساحل والمسألة التارقية. كما تبيّن أن الصراع الهوياتي لا ينفصل عن البعد الاقتصادي ، حيث أتاحت البنية الريعية تأجيل المعالجة لا حلّها، وعزّز التهميش المناطقي الشعور بالإقصاء الثقافي واللغوي.

ويتمثل الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة في مفهوم **"معضلة الأمننة الهوياتية المتبادلة"** كأداة تحليلية تتجاوز الأمننة الأحادية الاتجاه التي هيمنت على الأدبيات. وقد أثبت الإطار النظري التكاملي ، الذي جمع مدرسة كوبنهاغن والبنائية الاجتماعية والنظرية ما بعد الكولونيالية ، أنه أكثر قدرة على استيعاب تعقيد الحالة الجزائرية من أي مقاربة منفردة. غير أنه لا بد من الإقرار بحدود هذا العملوهيتتمثل في التحيز اللغوي لصالح المصادر الفرنكوفونية والأنجلوفونية، وصعوبة الوصول إلى أرشيف الدولة لا سيما لعقد التسعينيات، وغ ياب البعد الميداني الذي كان من شأنه التقاط تمثلات الفاعلين المباشرة.

وتقود هذه الخلاصات إلى **توصيات** محددةتتمثل في تفعيل الترسيم الدستوري للأمازيغية عبر قوانين عضوية جادة وتدارك التأخر الكبير في تعميم تدريسها واستعمالها في مؤسسات الدولة ومرافقها العمومية، وإصلاح المنظومة التعليمية لتعكس التعدد الفعلي للمجتمع بدل الأحادية المفروضة، ومعالجة التهميش الاقتصادي المناطقي الذي يغذي التطرف بأشكاله المختلفة، ومراجعة سياسات الذاكرة بما يكفل الاعتراف بمساهمات جميع المكونات في المقاومة وثورة التحرير والبناء الوطني. وليست هذه مثالية أكاديمية بل هي استنتاج تحليلي فرضه فشل المقاربة الأمنية تجريبيا عبر محطات تاريخية متعاقبة.

كما تفتح هذه الدراسة **مسارات بحثية** عدة تتمثل في دراسة الأمننة الرقمية للهوية عبر تحليل محتوى شبكات التواصل الاجتماعي لا سيما منذ حراك 2019، ودراسة ميدانية كمّية تختبر فرضية الأمننة المتبادلة عبر مقابلات معمقة مع فاعلين من مختلف التيارات، وتحليل "اقتصاد الهوية" بمنهجية كمية تربط مؤشرات التنمية الجهوية بحدة المطالب الهوياتية. كما أن تطبيق مفهوم "معضلة الأمننة الهوياتية المتبادلة" على حالات مقارنة في شمال أفريقيا أو الساحل الأفريقي من شأنه اختبار مدى قابليته للتعميم خارج السياق الجزائري.

المراجع:

أولا، الكتب

الحصري، ساطع. (1959). ما هي القومية؟، بيروت: دار العلم للملايين.

رزوق، محمد. (1989). الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.

سعد الله، أبو القاسم. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

سعد الله، أبو القاسم. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي (الأجزاء الأول والثاني)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

Addi, L. (1995). L'Algérie et la démocratie: Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Paris: La Découverte.

Bennoune, M. (1988). The Making of Contemporary Algeria, 1830-1987, Cambridge: Cambridge University Press.

Benrabah, M. (2013). Language Conflict in Algeria: From Colonialism to Post-Independence, Bristol: Multilingual Matters.

Buzan, B., & Wæver, O. (2003). Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge: Cambridge University Press.

Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis, Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Camps, G. (1995). Les Berbères: Mémoire et identité, Paris: Errance.

Carlier, O. (1995). Entre nation et jihad: Histoire sociale des radicalismes algériens, Paris: Presses de Sciences Po.

Chaker, S. (1989). Imazighen ass-a, Alger: Bouchène.

Chaker, S. (1998). Berbères aujourd'hui: Berbères dans le Maghreb contemporain, Paris: L'Harmattan.

Cheriguen, F. (2009). Politiques linguistiques en Algérie, Alger: Casbah Éditions.

Claudot-Hawad, H. (Ed.). (1993). Le politique dans l'histoire touarègue, Aix-en-Provence: IREMAM.

Claudot-Hawad, H. (2002). Touaregs: Apprivoiser le désert, Paris: Gallimard.

Fanon, F. (1961). Les Damnés de la Terre, Paris: Maspero.

Foucault, M. (1976). La fonction politique de l'intellectuel, Dits et écrits, tome III, texte n°184, Paris: Gallimard.

Grandguillaume, G. (1983). Arabisation et politique linguistique au Maghreb, Paris: Maisonneuve et Larose.

Greitens, S. C. (2016). Dictators and Their Secret Police: Coercive Institutions and State Violence, Cambridge: Cambridge University Press.

Harbi, M. (1980). Le FLN: mirage et réalité, Paris: Jeune Afrique.

Harding, S. (1991). Whose Science? Whose Knowledge? Thinking from Women's Lives, Ithaca: Cornell University Press.

Laroui, A. (1970). L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse, Paris: Maspero.

Lorcin, P. (1995). Imperial Identities: Stereotyping, Prejudice and Race in Colonial Algeria, London: I.B. Tauris.

Maddy-Weitzman, B. (2011). The Berber Identity Movement and the Challenge to North African States, Austin: University of Texas Press.

Martinez, L. (1998). La guerre civile en Algérie, 1990-1998, Paris: Karthala.

McDougall, J. (2017). A History of Algeria, Cambridge: Cambridge University Press.

Roberts, H. (2003). The Battlefield: Algeria 1988-2002, London: Verso.

Searle, J. R. (1995). The Construction of Social Reality, New York: The Free Press.

Sen, A. (2006). Identity and Violence: The Illusion of Destiny, New York: W.W. Norton.

Stora, B. (1991). La gangrène et l'oubli: La mémoire de la guerre d'Algérie, Paris: La Découverte.

Tlemçani, R. (1986). State and Revolution in Algeria, Boulder: Westview Press.

Wendt, A. (1999). Social Theory of International Politics, Cambridge: Cambridge University Press.

ثانيا، الدوريات

Bilgin, P. (2010). The 'Western-Centrism' of Security Studies: 'Blind Spot' or Constitutive Practice?. Security Dialogue. 41(6), 615-622.

Cox, R. W. (1981). Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory. Millennium: Journal of International Studies. 10(2), 126-155.

Gheras, N. (2015). Ghardaia: De la coexistence à l'affrontement — Analyse des ressorts d'un conflit communautaire. Insaniyat. 67-68, 151-172.

Oussedik, D. (2018). Le MAK et la question kabyle : Genèse et transformation d'un mouvement séparatiste. L'Année du Maghreb. 18, 197-215.

Zoubir, Y. (2016). The Kabyle Question and the Challenges to Algeria's National Cohesion. In Y. Zoubir & G. White (Eds.), North African Politics : Change and Continuity, London : Routledge, 145-167.